

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

إدارة التشريق والقوانين  
الجلسة التشريعية ١٣  
دور الانعقاد ١  
رقم الوثيقة ٢

٥ يونيو ٢٠٠٨

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة

تحية طيبة وبعد ،،،

نتقدم نحن الموقعين أدناه بالاقترح بقانون المرفق في شأن المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها مشفوعاً بمذكرته الايضاحية ، رجاء عرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص الشكر ،،،

مقدموه

مسلم محمد البراك  
د. حسن عبدالله جوهر

أحمد عبدالعزيز السعدون  
مرزوق فالح الحبيني

بمجال لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

١٥ / ٨ / ٢٠٠٨ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

اقتراح بقانون  
في شأن المحافظة على  
الثروة النفطية وحسن استغلالها

- بعد الاطلاع على الدستور وبوجه خاص المواد ١٧ و ٢١ منه ،
- وعلى القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٤م بإنشاء ديوان المحاسبة ، والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣م بشأن المحافظة على مصادر الثروة البترولية ،

ووافق مجلس الامة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه واصدرناه :-

مادة اولى

يحدد انتاج النفط الخام المصرح به سنوياً اعتباراً من اول السنة المالية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون من جميع الحقول النفطية في الكويت شاملة نصيب الكويت في الحقول النفطية في المنطقة المقسومة ، بنسبة مئوية لاتجاوز متوسط الانتاج السنوي الفعلي من النفط الخام للسنتين الماليتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥م و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م مقسوماً على اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد في جميع هذه الحقول والمعلن عن انه تسعة وتسعون بليون برميل (٩٩ بليون) برميل .  
وإذا ثبت ان كمية الاحتياطي النفطي المؤكد تزيد أو تقل عن كمية الاحتياطي النفطي المؤكد والمعلن عن انه تسعة وتسعون بليون برميل (٩٩ بليون) برميل ، حدد الانتاج بالنسبة المئوية ذاتها مضروبة في اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد طبقاً لما هو مبين في الجداول الموثقة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



State of Kuwait  
National Assembly

جولة الكويت  
مجلس الأمة

#### مادة ثانية

على وزير الطاقة ان يرسل الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء وديوان المحاسبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، وبعد ذلك خلال ستين يوماً من انتهاء كل سنة مالية عن السنة المالية المنقضية ، صوراً موثقة باللغة العربية من البيانات الخاصة بالحقول النفطية الكويتية ( الاحتياطي النفطي) طبقاً للجدول المرفقة بهذا القانون مضافاً إليها أي حقول أو مكامن جديدة ، موضحاً بها على وجه الخصوص الاحتياطي النفطي المؤكد لكل حقل ولكل مكن في كل حقل على حدة ، مع بيان سقف الانتاج المصرح به محدداً وفقاً لحكم المادة الاولى من هذا القانون .

وعلى ديوان المحاسبة أن يقدم لكل من مجلس الامة ومجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه لكل جدول من الجداول المشار إليها في الفقرة السابقة تقريراً عن ماورد في هذه الجداول .

#### مادة ثالثة

يجوز بقانون بما يتفق مع حفظ الثروة النفطية وحسن استغلالها ، وبمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني زيادة أو تخفيض النسبة المئوية المقررة للانتاج في المادة الاولى من هذا القانون .

#### مادة رابعة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمير الكويت

صباح الاحمد الجابر الصباح



## مذكرة إيضاحية

### للاقتراح بقانون في شأن

### المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها

نقد أولى المشرع الدستوري عناية خاصة للامواثل العامة وللثروات الطبيعية حيث نص في المادة (١٧) من الدستور على أن " للاموال العامة حرمة ، وحمايتها واجب على كل مواطن " كما نص في المادة (٢١) منه على أن " الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك الدولة ، تقوم على حفظها وحسن استغلالها ، بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني " .

واذ كان المصدر الرئيسي والاول للاموال العامة هو الثروة النفطية ، فإن الواجب يحتم على الجميع وعلى الدولة بوجه خاص معرفة حقيقة الاحتياطات النفطية المؤكدة حتي يمكن رسم سياسة للانتاج تتفق ومبدأ المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني كما أكد ذلك الدستور في المادة (٢١) منه .

وفي حدود المعدلات الحالية للانتاج السنوي من النفط الذي اذا ما قورن بكمية الاحتياطي النفطي المعلن عن أنه تسعة وتسعون بليون برميل ( ٩٩ بليون ) برميل ، وما كان يصدر من بيانات في سنوات سابقة عن الجهات المختصة في شئون النفط تعلن سنوياً عن زيادة في الاحتياطات النفطية تقترب من الكميات المنتجة سنوياً ، مما كان يشير الى ثبات حجم الاحتياطي النفطي المؤكد المعلن بل والى تناميته لسنوات طويلة ، كانت الدولة تشعر بالاطمئنان الى ان الاستمرار في هذه المعدلات من الانتاج التي تحقق المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها وتمتد بها لفترة تناهز قرناً من الزمان ، اما كانت تأخذ في اعتبارها أمرين اولهما الالتزام بما تضمنه الدستور من توجيه في المادة (٢١) منه ، وخاصة فيما يتعلق بالمحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها وثانيهما مراعاتها في الوقت ذاته لامور عدة لعل اهمها الاسهام في توفير هذه المادة الاستراتيجية للمستهلكين في مختلف دول العالم وبالقدر الذي لا يتعارض مع مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني ودون أن يكون ذلك على حساب المصلحة العليا للوطن .



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

الا ان ماتناقلته وسائل الاعلام المختلفة في الفترة الاخيرة وخاصة المهمة منها بشنون الطاقة والتي شككت في صحة الاحتياطات النفطية الكويتية المؤكدة بل وزاد بعضها على ذلك بأنه وفقاً للمعلومات التي انتهت الي علمها والصادرة عن الجهات المختصة في شنون النفط في دولة الكويت فإن الاحتياطي النفطي الكويتي لايجاوز ٤٨ بليون برميل كما تبين كذلك من تقرير صادر عن شركة نفط الكويت في ديسمبر ٢٠٠١م مصنف على أنه (سري للغاية) أن الاحتياطي النفطي المؤكد يبلغ اربعة وعشرين بليوناً ومائتين وخمسة ملايين برميل (٢٤,٢٠٥ مليون) برميل ، أي مادون خمسة وعشرين في المائة (٢٥%) من الاحتياطات المعلنة من النفط الخام الكويتي ، دون ان تصدر أي ردود علمية موثقة ومعتمدة تبدد الشكوك حول سلامة المعلومات المعلنة عن حقيقة الاحتياطات المؤكدة (PROVEN RESERVES) من النفط الخام في الكويت ، مما يثير مخاوف مبررة ومشروعة عن استنزاف كامل الاحتياطات من الثروة النفطية في فترة قصيرة جداً خلافاً لما كان يعتقد ، وذلك بالمعدلات الحالية للانتاج اليومي من النفط الخام ، اما اذا ما أخذ في الاعتبار المحاولات المستمرة لرفع الانتاج ، فان الصورة حول مصير الثروة النفطية في خلال فترة وجيزة تبدو مفزعة .

ومن اجل ضمان التعامل مع الثروة النفطية الناضبة بالمحافظة عليها وحسن استغلالها بمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني كما نص على ذلك الدستور في المادة (٢١) منه وكي لايستمر استنزاف هذه الثروة الناضبة في ظل بيانات عن الاحتياطي النفطي المؤكد أثيرت التساؤلات والشكوك حول صحتها ، وحتى يخضع كل أولئك لرقابة كل من السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية يعاونهما ديوان المحاسبة كسلطة رقابية اعد هذا الاقتراح بقانون ناصاً في مادته الاولى على تحديد الانتاج من النفط الخام المصرح به سنويا اعتباراً من اول السنة المالية التالية لتاريخ العمل بهذا القانون من جميع الحقول النفطية في الكويت شاملة نصيب الكويت في الحقول النفطية في المنطقة المقسومة بنسبة مئوية لاتجاوز متوسط الانتاج السنوي الفعلي من النفط الخام للسنتين الماليتين ٢٠٠٤/٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٢٠٠٦م مقسوماً على اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد في جميع هذه الحقول المعلن عن انه تسعة وتسعون بليون برميل (٩٩ بليون) برميل ، وبذلك فان السقف قد حدد بافتراض صحة كمية الاحتياطي النفطي المؤكد



State of Kuwait  
National Assembly

دولة الكويت  
مجلس الأمة

المعلنة ، اما اذا تبين ان كمية الاحتياطي النفطي المؤكد تزيد أو تقل عن كمية الاحتياطي النفطي المؤكد والمعلن على انه ( ٩٩ بليون) برميل ، فان سقف الانتاج سيحدد بضرب النسبة ذاتها في اجمالي الاحتياطي النفطي المؤكد طبقاً لما هو مبين في الجداول الموثقة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون ، ومعنى هذا انه اذا كان ما انتج من النفط الخام في السنة المالية ٢٠٠٤/٢٠٠٥ م (٩٨٠) مليون برميل ، وان ما انتج في السنة المالية ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ م (١٠٠٠) مليون برميل فان المتوسط السنوي للانتاج السنوي للسنتين الماليتين يكون ٩٨٠ مليون + ١٠٠٠ مليون ÷ ٢ = ٩٩٠ مليون ، وبقسمة هذا الرقم على كمية الاحتياطي النفطي المعلن ومقداره ٩٩ بليون برميل فان النتيجة تكون واحداً في المائة (١%) وعليه فاذا تبين وفقاً للجداول الموثقة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون أن الاحتياطي النفطي المؤكد قد زاد الى (١٢٠) بليون برميل فان الانتاج المصرح به سيرتفع الى (١٢٠٠) مليون برميل ، اما اذا تبين وفقاً للجداول ذاتها أن الاحتياطي النفطي المؤكد قد انخفض الى (٨٠) بليون برميل فان الانتاج المصرح به سينخفض الى (٨٠٠) مليون برميل ، وهكذا زيادة أو انخفاضاً .

وحتى لا يكون الاعتماد على تحديد الاحتياطي المؤكد من النفط الخام في الكويت مستنداً الى تظلمات او تصريحات او بيانات ومعلومات ليست معتمدة او موثقة فقد اوجبت المادة الثانية من هذا القانون على وزير الطاقة ان يرسل الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء وديوان المحاسبة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ العمل بهذا القانون ، وبعد ذلك خلال ستين يوماً من انتهاء كل سنة مالية عن السنة المالية المنقضية صوراً موثقة باللغة العربية من البيانات الخاصة بالحقول النفطية الكويتية (الاحتياطي النفطي) ، وذلك طبقاً للجداول المرفقة لهذا القانون مضافاً اليها أي حقول أو مكامن جديدة ، على ان تتضمن على وجه الخصوص الاحتياطي المؤكد لكل حقل ولكل مكن في كل حقل على حدة وعلى ان يذكر ايضاً الانتاج المصرح به محدداً وفقاً لحكم المادة الاولى من هذا القانون ، وناطت الفقرة الثانية من هذه المادة بديوان المحاسبة مسؤولية تقديم تقرير الى كل من مجلس الامة ومجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسلمه لكل جدول من الجداول المشار اليها في الفقرة الاولى من هذه المادة عن ماورد في هذه الجداول



State of Kuwait  
National Assembly

جولة الكويت  
مجلس الأمة

وما من شك في وجوب أن يتضمن التقرير المعايير المتعارف عليها والمعتمدة في تحديد الاحتياطي النفطي المؤكد (PROVEN RESERVES) ومنها على سبيل المثال (احتمال ١٠) (P١٠) (احتمال ٥٠) (P٥٠) (واحد احتمال ٩٠) (P٩٠) ، وأي معايير أو وسائل أخرى موصلة للحقيقة ، وغني عن البيان التأكيد على حق الديوان في الاستعانة بمن يراه من الخبراء والمختصين من أجل اعداد تقريره .

اما المادة الثالثة فقد راعت انه قد يتبين من الحقائق مايفرض واقعاً يتحتم التعامل معه بتوجه مختلف ، ومن ثم فقد أجازت هذه المادة بقانون اعادة النظر في النسبة المقررة للانتاج في المادة الاولى من هذا القانون سواء كان ذلك بزيادتها او بخفضها بما يتفق مع حفظ الثروة النفطية وحسن استغلالها وبمراعاة مقتضيات امن الدولة واقتصادها الوطني .

الجدول المرفقة بالإحتراح بقانون  
في شأن المحافظة على الثروة النفطية وحسن استغلالها

Area	FIELD	RESERVOIR	ICP, B, S, TB	Proven, B, S, TB	Non-Proven, B, S, TB	Cumulative Production, MMSTB	Recovery Factor, %	Reserves, MMS	P10 P50 P90
		TAVART							
SAE	WARA SAND								
SAE	MAJDOLO								
SAE	THIRD UPPER								
SAE	THIRD MIDDLE								
SAE	THIRD LOWER								
SAE	FOURTH								
SAE	ZUBAR								
SAE	MINGAISH OOLITE								
SAE	NAJMAH & SARGELU								
SAE	MARRAT								
SAE	OTHERS								
SAE	WARA SAND								
SAE	MAJDOLO								
SAE	THIRD UPPER								
SAE	THIRD MIDDLE								
SAE	THIRD LOWER								
SAE	FOURTH								
SAE	NAJMAH & SARGELU								
SAE	MARRAT								
SAE	OTHERS								
SAE	WARA								
SAE	MAJDOLO								
SAE	THIRD UPPER								
SAE	THIRD MIDDLE								
SAE	THIRD LOWER								
SAE	FOURTH								
SAE	MARRAT								
SAE	OTHERS								
SAE	WARA								
SAE	BURGAN								
SAE	OTHERS								
SAE	WARA								
SAE	BURGAN								
SAE	OTHERS								
SAE	MEDINA								
SAE	OTHERS								
SAE	RAUDH-KATIRI								
SAE	LOWER BURGAN								







